



خبر صحفي رقم 63

قطاع الطيران العالمي يشهد ارتفاعاً في حجم الأموال المجمدة

8 ديسمبر 2022 (جنيف) - كشف الاتحاد الدولي للنقل الجوي (إياتا) عن ارتفاع قيمة أموال شركات الطيران المجمدة من قبل الحكومات في الأشهر الستة الأخيرة بنسبة تجاوزت 25%، وهو ما يعادل 394 مليون دولار أمريكي، ما يعني وصول القيمة الإجمالية للأموال المجمدة في قطاع الطيران إلى نحو 2 مليار دولار أمريكي.

ودعا الاتحاد الدولي للنقل الجوي الحكومات إلى إزالة الحواجز، التي تحول دون تمكّن شركات الطيران من استعادة عوائدها المالية من مبيعات التذاكر والأنشطة الأخرى، وذلك بما يتماشى مع الاتفاقات الدولية والالتزامات التعاقدية، كما جدد الاتحاد دعوته لفنزويلا لتسديد 3.8 مليار دولار أمريكي من أموال شركات الطيران المجمدة منذ عام 2016، عندما وافقت الحكومة الفنزويلية على إعادة جزء من هذه الأموال.

وقال ويلي والش المدير العام للاتحاد الدولي للنقل الجوي: "قد يرى البعض في منع شركات الطيران من استعادة أموالها طريقة ناجحة لدعم سندات الخزينة المستنفذة، ولكن الاقتصاد المحلي سيدفع ثمناً باهظاً في نهاية المطاف. إذ لا يمكن لأي شركة أن تستمر في تقديم الخدمة إذا لم تتمكن من تحصيل الأموال. حيث تعتبر الروابط الجوية محفّزاً حيوياً للاقتصاد، وهو ما يؤكد على أهمية تمكين الشركات من استعادة عائداتها بما يضمن لأي اقتصاد أن يحافظ على ارتباطه بالأسواق العالمية وسلاسل التوريد".

ويذكر أنه تم تجميد أموال شركات الطيران في أكثر من 27 دولة وإقليم حول العالم، وتعد الأسواق الخمسة الأولى بالنسبة لقيمة الأموال المجمدة (باستثناء فنزويلا)، هي:

- نيجيريا: 551 مليون دولار أمريكي.
- باكستان: 225 مليون دولار أمريكي.
- بنغلاديش: 208 ملايين دولار أمريكي.
- لبنان: 144 مليون دولار أمريكي.

- الجزائر: 140 مليون دولار أمريكي.

نيجيريا:

وصل إجمالي أموال شركات الطيران المجمدة في نيجيريا إلى 551 مليون دولار أمريكي. وبدأت تظهر مشكلات استعادة الأموال في مارس 2020 عندما فاق الطلب على العملات الأجنبية العرض في الدولة، دون أن تتمكن المصارف المحلية من خدمة عمليات تحويل العملات، لكن على الرغم من حجم التحديات، إلا أن السلطات النيجيرية أبدت رغبتها في العمل مع شركات الطيران للتعاون مع قادة قطاع الطيران على إيجاد الوسائل المناسبة لاستعادة ما أمكن من تلك الأموال.

وفي هذا السياق، قال كامل العوضي، نائب الرئيس الإقليمي للاتحاد الدولي للنقل الجوي في منطقة أفريقيا والشرق الأوسط: "يمكن النظر إلى نيجيريا كنموذج ناجح فيما يتعلق بتعاون الحكومة وقطاع الطيران لحل مشكلات الأموال المجمدة، فقد أدى العمل مع مجلس النواب النيجيري، والبنك المركزي، ووزير الطيران إلى الإفراج عن 120 مليون دولار أمريكي من الأموال المجمدة، مع وعود بارتفاع الرقم بحلول نهاية عام 2022. ويشير هذا التقدم الحاصل إلى أن إيجاد حلول لمسألة الأموال المجمدة وإعادة الحيوية للقطاع أمر ممكن حتى في أصعب الظروف".

فنزويلا

استأنفت شركات الطيران العاملة في فنزويلا جهودها لاستعادة 3.8 مليار دولار أمريكي من عائداتها المجمدة، حيث لم يتم منح موافقات لإعادة أموال شركات الطيران منذ أوائل عام 2016، ما أدى إلى تراجع ملموس في أعداد الشركات العاملة في فنزويلا، والتي تباع معظم تذاكر السفر خارج الدولة. كما انخفض عدد الرحلات الجوية من وإلى فنزويلا بنسبة 62% بين عامي 2016 و2019، العام الذي سبق بداية جائحة كوفيد-19. وتتطلع فنزويلا الآن إلى دعم قطاع السياحة كجزء من خطة الانتعاش الاقتصادي للتعافي من تبعات الجائحة، حيث بدأت سعيها لاستقطاب شركات طيران جديدة، إلى جانب خطة توسيع الخدمات الجوية من وإلى الدولة. ومن المرجح أن تنجح بذلك في حال تمكنت فنزويلا من إعادة الثقة بسوق الطيران، من خلال تسوية الديون السابقة على وجه السرعة، إضافة إلى تقديم ضمانات ملموسة بعدم مواجهة شركات الطيران لأي عوائق فيما يتعلق باستعادة الإيرادات في المستقبل.

-انتهى-

لمزيد من المعلومات، يُرجى التواصل مع:

قسم العلاقات الخارجية

هاتف: +41227702967

البريد الإلكتروني: corpcomms@iata.org